

مذكرة مفاهيمية حول الحدائق المدرسية

تحسين تغذية وتعليم الطفل من خلال تعزيز برامج الحدائق المدرسية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (2002)



منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، سبتمبر/أيلول 2004

تحسين تغذية وتعليم الطفل من خلال تعزيز برامج الحدائق المدرسية¹

موجز تنفيذي

في معظم الدول النامية توجد حدائق مدرسية، وخير الأمثلة عليها هي عادةً تلك الحدائق القائمة نتيجة مبادرات يقودها المجتمع أو بفضل تفاني بعض المعلمين.

يمكن أن يكون للحدائق المدرسية، الحضرية منها والريفية، العديد من الأهداف المترابطة بعضاً ببعض، وتشمل:

- زيادة ملائمة ونوعية التعليم لأطفال الأرياف والمدن من خلال التعلم النشط ومن خلال إدخال المعارف والمهارات الخاصة بالزراعة والتغذية، وبضمنها المهارات الحياتية، إلى المناهج المدرسية؛
- تزويد أطفال المدارس بالخبرة العملية في مجال إنتاج الغذاء وإدارة الموارد الطبيعية، اللذين يعملان كمصدر للابتكار يمكن أن يأخذه الأطفال لبيوتهم ولأسرهم وأن يطبقوه في حدائقهم وبساتينهم المنزلية؛
- تحسين تغذية أطفال المدارس عن طريق إكمال برامج التغذية المدرسية بأصناف متنوعة من المنتجات الطازجة الغنية بالمغذيات الدقيقة والغنية وبالبروتين، وزيادة معرفة الأطفال بالتغذية، وذلك لصالح الأسرة بأكملها.

تُعتبر البرامج والخطوط التوجيهية الفُطرية الشاملة والمعدّة بعناية، والتي تُفسح مجالاً رحباً للتأقلم المحلي وللمشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية، قاعدةً أساسيةً لتحقيق جميع الإمكانيات التي تُتيحها الحدائق المدرسية.

إنّ عليّ أيّ برنامج حديقة مدرسية، على المستوى القطري، ولكي يتوافق والأهداف المذكورة أعلاه، أن يوفّر:

- الترتيبات المؤسسية التي من شأنها تجميع وتنسيق الفاعلين الرئيسيين وتضافر جهودهم، لا سيّما وزارات التعليم والزراعة والبيئة، لتسهيل تطوير إطار لسياسة وطنية وخطوط توجيهية للتنفيذ، ولتوفير الدعم التقني لتخطيط البرنامج وتنفيذه؛
- تدريب المعلمين، وطباخي المطاعم المدرسية، والمتطوعين من المجتمع على تخطيط وإدارة الحدائق المدرسية واستخدامها في التعليم والتغذية المدرسية، وكذلك إعداد إرشادات للتدريب العملي؛
- إدراج البستنة المدرسية ضمن المناهج لضمان توفّر الوقت اللازم لها وللأنشطة التعليمية ذات العلاقة بها، على أن لا يكون ذلك على حساب بقية المناهج؛
- تطوير الموادّ التدريسية، بما فيها الكتب الدراسية، والوسائل البصرية، والفيديو؛
- دعم الميزانية الخاصة بنفقات تنمية الأرض (كالتسبيح، والريّ، وغير ذلك) وبعمليات إدارة الحديقة المدرسية وصيانتها؛

¹ إنّ هذه المذكرة المفاهيمية هي ثمرة تعاون وجهد مشترك لمجموعة عمل خاصّة من عدّة دوائر، ضمّت أعضاء من مصلحة المحاصيل والمراعي، ومصلحة الإرشاد والتعليم والاتصال، ومصلحة برامج التغذية، ومصلحة الإدارة والتنسيق التابعة للبرنامج الخاصّ للأمن الغذائي.

- إمداد الميزانية بالعناصر الأساسية لبرامج التغذية المدرسية في جميع المدارس التي تحتوي على حديقة مدرسية؛
- الرقابة والتقييم اللازمين للبرنامج.

أما على المستوى المحلي، فيجب على البرنامج تأمين:

- وسائل دمج المجتمع الذي تتواجد فيه المدرسة، عبر جمعيات الآباء والمعلمين مثلاً، في تطوير وإدارة الحديقة المدرسية، بما يشمل توفير الخبرة والمشورة محلياً، والأرض والعمل التطوعي، وبعض المدخلات (عوامل الإنتاج) إن أمكن؛
- مصدر أمن جدير بالثقة للمشورة التقنية بصدد تطوير وإدارة الحدائق، والاقتصاد المنزلي والتغذية المنزلية (وذلك عبر خدمات الإرشاد الزراعي المحلية، والخدمات الصحية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المزارعين، على سبيل المثال).

إنّ منظمة الأغذية والزراعة، وبالتنسيق الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي، مستعدة لمّد يد العون للحكومات في مجال إعداد برامج الحدائق المدرسية، على المستويين القطري والمحلي، وكذلك على صعيد حشد الموارد. كما أنّ بمقدورها أن تضطلع بدور الوسيط في تطوير ترتيبات التوأمة القائمة على الحدائق، بين المدارس من البلدان المتقدّمة والنامية.

مقدمة

يؤدي الانتشار الواسع للفقر وتفاقمه الحاد في العديد من البلدان إلى الجوع، وإلى معدلات مرتفعة والإقلاع عن الدراسة، وإلى مستويات تحصيل علمي متدنية، وجميعها مشاكل تؤثر على الملايين من تلاميذ المدارس الابتدائية. ومشاكل التغذية الرئيسية التي يواجهها الأطفال في سن المدرسة تشمل وقف النمو، ونقص وزن الجسم، ونقص المغذيات الدقيقة، بما في ذلك نقص الحديد واليود وفيتامين (أ). فالأطفال الذين يأتون للمدرسة جوعى، أو أولئك الذين يعانون من نقص مزمن في التغذية، لديهم قدرات إدراكية ضعيفة، تؤدي بهم إلى أداء مدرسي متدنٍ. كما أنهم يعانون أيضاً من نشاط جسدي منقوص ومقاومة ضعيفة للأمراض، وبالتالي فإن عمرهم المتوقع يكون أقصر من أترابهم الذين لا يعانون من تلك المشاكل. وعلى المدى البعيد، فإن نقص التغذية المزمن ونقص المغذيات الدقيقة يقلصان من قدرة الفرد ناهيك عن آثارهما الضارة على الإنتاجية، والمداخيل، والتنمية الوطنية.

السلامة التغذوية تعني إمكانية حصول جميع الناس وفي كل الأوقات على الغذاء الكافي، والصحة، والتعليم والرعاية الاجتماعية. لقد عاود مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 الذي عُقد في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما، وكذلك مؤتمر القمة العالمي للأغذية: "خمس سنوات بعد الانعقاد" في عام 2002، التأكيد على حق كل فرد في الحصول على غذاء آمن ومغذٍ، وحقه في التحرر من الجوع. وعلاوة على ذلك، فقد تضمن أول هدفين من الأهداف الإنمائية للألفية ضرورة القضاء على الجوع والفقر والامية.

ولحماية وتعزيز إمكانية الحصول على غذاء كافٍ للجميع، فقد شرعت منظمة الأغذية والزراعة في عدد من البرامج والمبادرات الرامية إلى الحد من الفقر ومساعدة الأفراد والأسر في تحسين سلامتهم التغذوية ورفع مستوياتهم المعيشية. إن البرنامج الخاص للأمن الغذائي، الذي أُطلق عام 1994، أي قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعشرين عاماً، يُمثل البرنامج الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، الذي تقوم المنظمة من خلاله بمساعدة البلدان النامية الأعضاء فيها في الحد من ظهور الجوع وسوء التغذية وتفشيها، وذلك غالباً عبر زيادة الإنتاجية وتنويع أنظمة الإنتاج لصغار المزارعين. لقد تمخض مؤتمر القمة العالمي للأغذية: "خمس سنوات بعد الانعقاد" عن تجديد جميع الحكومات المشاركة التزامها بتحقيق هدف تخفيض عدد سكان لعالم الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف، بحلول العام 2015. كما أن برنامج مكافحة الجوع، الذي تم تدشينه إبان القمة نفسها شدد، من جهته، على جدوى وجود منهج مزدوج ذي مسارين، بغية بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، بحيث يجمع هذا المنهج بين الأنشطة الهادفة لتحسين أداء الزراعة على نطاق صغير من جهة، وبين توسيع المجال للحصول على الغذاء، وتمكين الناس الأفقر الذين ليس باستطاعتهم إنتاج أو شراء ما يكفي من الغذاء، من أن يأكلوا كما ينبغي، من جهة أخرى. وفي تلك البلدان التي برهنت على وجود إرادة سياسية للشروع في برنامج فطري للأمن الغذائي، فستعمل منظمة الأغذية والزراعة، ومن خلال البرنامج الخاص للأمن الغذائي الأخذ في التطور، على مساعدتها في تحديد وتنفيذ مجموعة الأنشطة الضرورية لبلوغ هدف تخفيض عدد الذين يعانون من نقص التغذية بمعدل النصف بحلول عام 2015.

في هذا السياق، تقرّ منظمة الأغذية والزراعة بالمساهمة الهامة التي يمكن للمدارس أن تقوم بها ضمن جهود الدول الأعضاء لمكافحة الجوع والفقر والامية. فالمدارس تشكل إحدى الأطر الاجتماعية الرئيسية، التي تتطور فيها المعرفة، وأنماط السلوك، والمواقف، والقيم، والمهارات الحياتية (كالمسؤولية الشخصية، واحترام الذات، والعمل الجماعي، والتخطيط). ناهيك عن أنها توفر أداة نقل فعالة يمكن من خلالها الوصول للأطفال، في مرحلة تكوّن العادات والمواقف لديهم. وبما أن صلاحية إرشاد الشباب نحو النضج منوطاً بالمدارس، فبمقدورها أيضاً أن تضطلع بدور هام في

تعزيز التعلم عن الأغذية والزراعة والتغذية. وهي تحظى بموظفين مؤهلين؛ ويمكنها أن تنشر المعرفة والخبرات التي يكتسبها الأطفال عبر إشراك الأسر في تعليم أطفالها؛ ويمكن لها أن تُستخدم كقناةٍ لمشاركة المجتمع ويمكن أن توفر تدخلات ذات تكلفة فعّالة في مجال الأغذية والتغذية.

الحدائق المدرسية عبارة عن مساحات مزروعة حول أو قرب المدارس الابتدائية و/أو الثانوية، يمكن استخدامها، في الأغلب، لأغراض تعليمية، ولكنها يمكن أن تُنتج أيضاً بعض الأغذية والدخل للمدرسة. وعادةً ما تتألف أنشطة الحدائق المدرسية من محاصيل البستنة، غير أنها يمكن أن تشمل أيضاً، و على نطاق صغير، تربية الحيوانات ومصائد الأسماك، وتربية النحل، وأشجار الفاكهة، ونباتات الزينة والتظليل، إضافةً لإنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية على نطاق صغير.

تاريخياً، قام المعنيون بالأمر من ذوي الأولويات المختلفة بتطوير البستنة المدرسية وفقاً لخطوط متفاوتة. ففي الشمال، يُعدُّ *التعلم القائم على الحديقة* (بما يعني استعمال الحدائق كمختبرات للتعلم العملي للمواضيع الرئيسية كعلوم الأحياء، والبيئة، والرياضيات، والكيمياء، واللغة، والآداب، وغير ذلك) أمراً رائجاً، وقد حالفه النجاح إجمالاً. أمّا في الجنوب، فقد كان إنتاج *الغذاء القائم على المدرسة* هو التوجّه الأساسي السائد. وقد لاقى هذا الأخير مصاعب جمةً وبرهن، بشكل عام، على عدم استدامته. ونتيجةً لذلك، يتشاطر المختصّون في هذا الحقل الرأي بأنّ التحدي الجديد الذي على الحدائق المدرسية أن تنهض به، هو مساعدة التلاميذ في أن يتعلموا عن إنتاج الغذاء، وعن التنقيف الغذائي والبيئي، وعن التنمية الشخصية والاجتماعية ذات العلاقة بالمهارات الأكاديمية الأساسية (القراءة، الكتابة، الحساب)، وذلك أثناء قيامهم بإنتاج بعض الأغذية لاستكمال برامج غذاءهم المدرسية.

وكيما يكبر الأطفال ويصبحوا مواطنين أصحاءً ينعمون بأسباب رزق آمنة، فإنّ إحدى الضرورات الملحةً تتمثل في تمكين الأطفال من البقاء على مقاعد الدراسة واكتساب المعرفة والمهارات الملائمة المتعلقة بحياتهم وبيئتهم. وذلك يشمل: تعلم كيفية تهيئة حديقة ما لإنتاج الخضروات والفاكهة وغيرها من الأغذية؛ كيفية الحفاظ على الماء وغيرها من الموارد الطبيعية؛ وزراعة وتحويل وإعداد الأغذية للحصول على القيمة الغذائية القصوى والدخل الأعلى؛ انتقاء وشراء الأغذية من أسواق المزارعين ومن على رفوف المتاجر الكبيرة (السوبرماركت) للحصول على القيمة الأحسن للمال؛ ممارسة إجراءات سلامة الأغذية المناسبة، والصحة والنظافة الشخصية؛ تعلم العمل الجماعي ضمن فريق وكيفية حلّ المشاكل؛ تعلم واتباع نظام غذاءٍ وأسلوب حياةٍ صحيين، حتّى ضمن الأوضاع التي تسود فيها نسب مرتفعة للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة الملازم لمرض الإيدز، وهلمّ جرّاً. وهذه بعض المهارات التي ستساعد الأطفال في التعامل بفعالية مع أوضاع الحياة المستقبلية. وفعل ذلك ممكن من خلال إدخال التعلم القائم على الحدائق للمناهج.

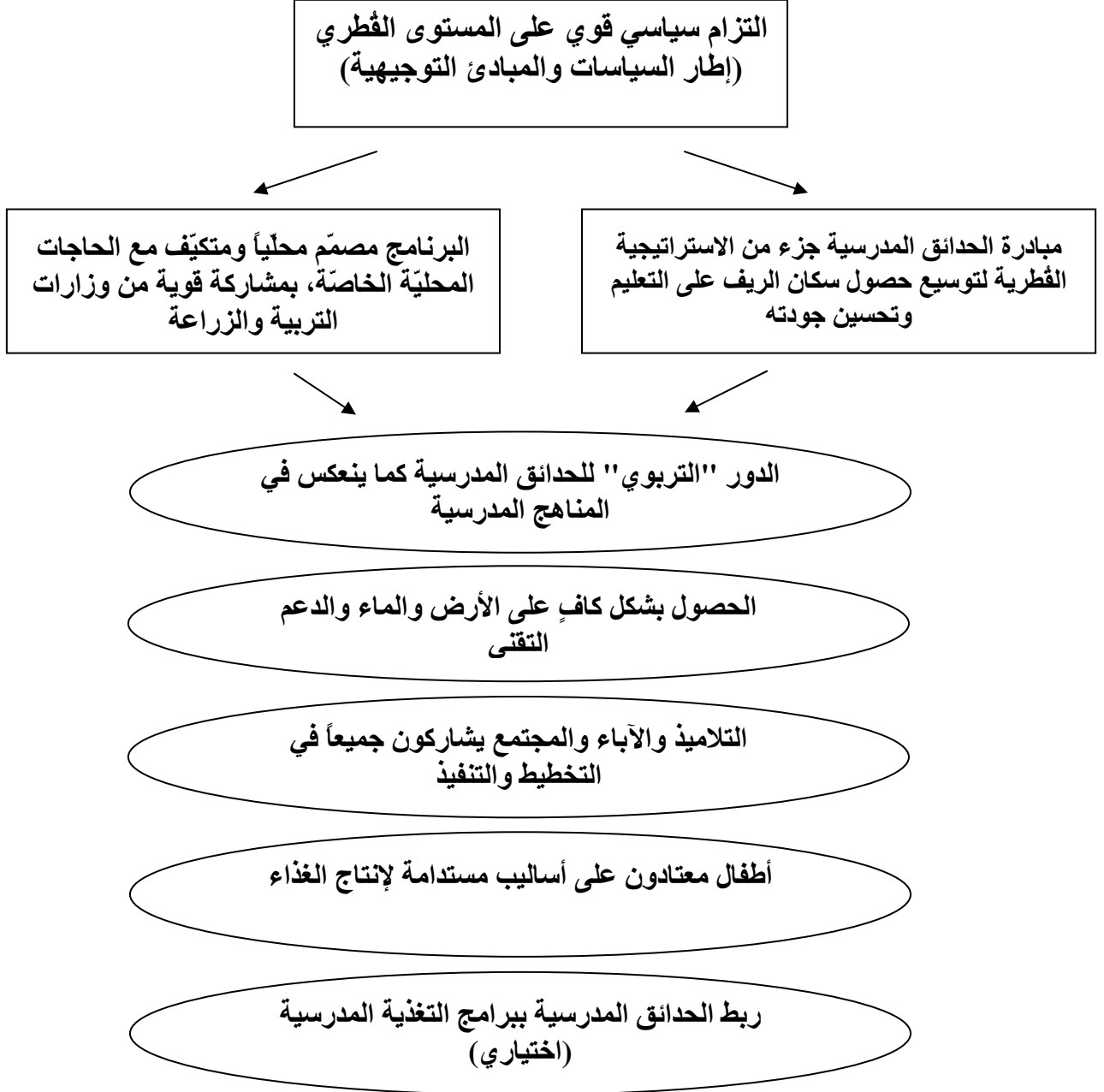
الأهداف الرئيسية لبرامج الحدائق المدرسية

إنّ مراجعة برامج الحدائق المدرسية على مدى الثلاثين عاماً المنصرمة تُظهر بأنّ وظائف الحدائق المدرسية يمكن تصنيفها كوظائف إما "تربوية" أو تخصّص "الاقتصاد والأمن الغذائي":

<ul style="list-style-type: none"> ● رفع جودة التعليم لأطفال الأرياف والمدن وملائمته للواقع، عبر إدراج المهارات الحياتية الهامة ضمن المناهج الدراسية ● تعليم التلاميذ كيفية تهيئة ورعاية الحدائق المنزلية وتشجيع إنتاج واستهلاك الفواكه والخضروات ذات الأوراق الخضراء الغنية بالمغذيات الدقيقة ● توفير التعلّم النشط عن طريق ربط الحدائق بمواضيع أخرى كالرياضيات وعلم الأحياء والقراءة والكتابة ● الإسهام في زيادة الوصول للتعليم عبر جذب الأطفال وأسرهم إلى مدرسة تعالج مواضيع ذات علاقة بحياتهم ● تحسين مواقف الأطفال ونظرتهم تجاه الزراعة والحياة الريفية ● تدريس المواضيع البيئية، وبضمنها كيفية زراعة أغذية آمنة دون استخدام المبيدات الحشرية ● تدريس التربية التغذوية العملية لتشجيع أنظمة غذائية وأساليب حياة صحية ● تزويد التلاميذ بوسيلة للبقاء على قيد الحياة في أوقات نقص الأغذية 	<p>الأهداف التربوية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● تعويد تلاميذ المدارس على أساليب الإنتاج المستدام للأغذية والقابلة للتطبيق على بساطتهم المنزلية أو مزارعهم، والتي تُعتبر ضرورية للأمن الغذائي للأسرة ● تشجيع الفرص القادرة على توليد الدخل ● تحسين مدى توفر الأغذية وتنوعها ● تعزيز جودة التغذية في وجبات الطعام المدرسية ● تقليل حالات الأطفال الملتهقين بالمدرسة والذين يعانون من سوء التغذية ● زيادة معدل الانتظام في المدرسة والتعويض عن الخسارة خلال نقل "المهارات الحياتية" من الآباء للأبناء والناجمة عن أثر مرض الإيدز، وعن الظاهرة المتنامية للأسر التي يرأسها أطفال 	<p>الأهداف الاقتصادية والأمن الغذائي</p>

عناصر استراتيجية ضرورية لبرنامج حديقة مدرسية

يظهر الرسم التالي بإيجاز السياسة الرئيسية والعناصر الاستراتيجية اللتين يجب أخذهما بعين الاعتبار لدى تصميم وتنفيذ برنامج حديقة مدرسية. وهما تركزان على الدروس المستفادة من الخبرة في مجال البستنة المدرسية في كافة أرجاء العالم.



الالتزام السياسي والتنظيم المؤسسي لبرامج الحدائق المدرسية

ستستند إمكانية إقامة برامج للحدائق المدرسية إلى وجود الالتزام السياسي اللازم، وما يتمخض عنه من سياسات فُطرية، في سبيل دعم الحدائق المدرسية في البلد المعني وإفساح المجال لتطوير وتنفيذ "أنشطة الحدائق" في المدارس. وفي السابق، كثيراً ما أخفقت محاولات إنشاء برامج الحدائق المدرسية في إعطاء الاهتمام الكافي لأهمية الإطار المؤسسي. فالتنظيم المؤسسي للحدائق المدرسية يُمثل المفتاح السري لاستدامة هذه البرامج. والاستدامة هذه تستلزم الاستقلال عن عوامل الإنتاج الخارجية الطويلة الأمد، وتقتضي مشاركة جميع المعنيين بالأمر (معلمين، تلاميذ، آباء، إدارات المدارس، مؤسسات التمويل، منظمات غير حكومية، وزارات الزراعة والتربية والصحة، وما إلى ذلك).

من الضرورة بمكان أن يتم ضمان تطوير برامج الحدائق المدرسية كجزء من الجهد الوطني لتحسين نوعية التعليم وتوسيع مدى حصول الأطفال بشكل عام، وأطفال الريف بشكل خاص، على التعليم. وهذا يستلزم عدداً من العوامل (مثل توسيع شبكات المدارس في المناطق الريفية، إعادة تأهيل البنية التحتية للمدارس، تدريب المعلمين والطواقم الإدارية، توفر المواد التعليمية، ملائمة المناهج التدريسية للواقع، تقديم الحوافز للموظفين الموفدين إلى المناطق الريفية، وغير ذلك). والطريقة المثلى والنموذجية لتخطيط الحدائق المدرسية هي تخطيطها كجزء من خطة فُطرية لمبادرة "التعليم للجميع" التي تقودها اليونسكو، حيث أنه يجري من خلالها تطبيق الجوانب ذات العلاقة ووضعها موضع التنفيذ. وينبغي أن تكون لدى الحكومات رؤية حول كيفية موائمة مبادرات الحدائق المدرسية مع الأهداف التعليمية الفُطرية. ولا بد من استكمال ذلك عبر خطط للاستدامة، مالياً ومادياً وتربوياً.

الاستجابة للبيئة المحلية والحاجات الخاصة بالموقع

ليس ثمة نموذج وحيداً أوحد لبرنامج حديقة مدرسية باستطاعته أن يتلاءم مع كلّ وضع من الأوضاع. فبرامج الحدائق المدرسية يجب أن تتأقلم جيداً مع العادات والتقاليد والحاجات المحلية، ومع الواقع الاجتماعي الاقتصادي، والمناخي والبيئي للبلد أو المنطقة المعنيين بالأمر. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في البلدان التي يوصم فيها العمل اليدوي بوصمة عار. كما يجب أن ينخرط ويشارك في تصميم البرنامج كلٌّ من: وزارة التربية ووزارة الزراعة والبيئة، على المستويين المركزي واللامركزي، والمجتمعات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الأهلية ذات الخبرة في هذا الحقل، وجمعيات الآباء والمعلمين والطلبة أنفسهم.

اعتبارات استراتيجية

التشديد على الدور "التعليمي" للحدائق المدرسية

بإمكان الحدائق المدرسية العمل على زيادة نوعية التعليم وملائمته للواقع، وتحسين معرفة الأطفال وذوهم بتقنيات إنتاج الغذاء والتغذية، وتحفيز تطوير الحدائق المنزلية. فهذه الإنجازات ستفوق جميعاً إلى الرقي بالحالة الغذائية للأطفال ولعائلاتهم، وستساهم بذلك في تحسين الأمن الغذائي ورأس المال البشري. الدور المحتمل، الذي يمكن أن تضطلع به الحدائق المدرسية في المعرفة العملية للأطفال في مجال الزراعة والتغذية و "المهارات الحياتية"، يكتسب قيمة خاصة لا سيما ضمن سياق الأسر التي يرأسها أطفال، بوصف ذلك إحدى تبعات وباء الإيدز.

تتيح الحدائق المدرسية فرصة كبيرة لتحسين جودة التعليم وأيضاً لتعلم المهارات الحياتية الأساسية. فالحدائق يمكن أن تُستخدم بمثابة "مختبر" لتعليم المهارات الزراعية العصرية والتغذية، غير أن من الممكن استخدامها أيضاً للنشاط العملي المرتبط بعلم الأحياء، والدراسات البيئية، والرياضيات، بالإضافة إلى القراءة والكتابة والآداب. على أية حال، فقد يتطلب ضمان قيام الحدائق المدرسية بتأثير تربوي ذي مغزى إجراء تعديلات على صعيد المناهج المدرسية الفُطرية، وإنتاج مواد التدريب، والعمل على تدريب المعلمين وتقديم الأموال لتغطية نفقات الموارد المادية والبشرية التي ينطوي عليها مثل هذا النشاط.

أنشطة الحدائق المدرسية يمكن أن تشمل على التثقيف الغذائي، وتقنيات حفظ الأغذية، والمكافحة المتكاملة للآفات، والإدارة المتكاملة لخصوبة التربة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وإعادة التصنيع والتسميد، ورفع الوعي البيئي، خاصة في المناطق الحضرية. ويمكن فعل ذلك عبر وضع مناهج متعدّد التخصصات، يتسنى بواسطته ربط المواضيع الرئيسية (كالرياضيات، وعلم الاجتماع، وعلم الأحياء، وغير ذلك) بأنشطة عملية، كالبيستنة، وإنشاء أكشاك لبيع الفاكهة والخضروات المنتجة، وتخطيط الأعمال التجارية الصغيرة، وحفظ الأغذية وإعدادها، وما إلى ذلك. بالتالي، يجب أن يكون خلق نقطة دخول في المنهاج وتطوير خطط ملائمة للدروس، بحيث تربط النظرية بالممارسة العملية، كلاهما شرطاً مسبقاً من أجل التنفيذ الناجح للبيستنة القائمة على المدرسة وعلى المجتمع ولبرامج التثقيف الغذائي.

لقد تمّت المغالاة في السابق حول القدرة الكامنة للحدائق المدرسية على إنتاج الغذاء، نظراً لجوهر هذا الإنتاج. فبحكم المعتاد، فلن تتمكن حديقة مدرسية معينة من توفير الاحتياجات اللازمة إلا على مدى عدد محدود من الأشهر، بل الأسابيع، في كل موسم من المواسم. لذا، يُعتبر التأثير على زيادة إنتاج الخضروات والفواكه وعلى تنويع الإنتاج غير مباشر، بشكل أكبر. فبعض الأطفال الذين كانوا قد شاركوا في أنشطة الحدائق المدرسية سيكونون مهتمين أيضاً بمساعدة أسرهم في إنشاء حدائق منزلية. وبهذه الطريقة، يبدو أن التأثير المضاعف على الإنتاج ضمن المجتمع هو أكثر أهمية، فيما يخص الإنتاج، من الحديقة المدرسية ذاتها.

ضمان الحصول على الماء والدعم التقني اللازم

يُعدّ نقص الماء عقبة رئيسية كأداءً تعترض تنمية الحدائق المدرسية، لا سيّما في المناطق شبه القاحلة. وباستثناء الأماكن التي تحظى بمعدّلات آمنة وموثوقة بها لهطول الأمطار، لا مناص من بحث تطوير أنظمة بسيطة للري في الحدائق المدرسية (كمراكز المياه، وأحواض تجميع الأمطار من على السطوح، وغيرهما). وبمعزل عن قيام الريّ بزيادة موثوقية الغلة المحصودة، فهو يسمح بزراعة المحاصيل في أوقات مناسبة بحيث تُؤتي أكلها خلال الفصول الدراسية. وفي العديد من البلدان التي توجد فيها حيوانات جوّالة طليقة، فلا بدّ من حماية الحديقة بأسيجة. أمّ حيثما يمثّل توقّر الأرض مشكلة، لا سيّما في المناطق الحضرية، فقد يكون هناك فرص جيّدة لتنميط الزراعة داخل أحواض والاستنبات المائي.

بإزاء ذلك، يجب الأخذ بالاعتبار توقّر المهارات التقنية لدعم حاجات الحدائق المدرسية. إنّ تكليف معلمي المدارس (الذين يعانون عادةً من عبء عمل مفرط) بمسؤوليات إضافية للتدريب والرقابة هو أمرٌ يجب بحته بعناية، في مقابل إمكانيات أخرى تُعنى بإشراك المجتمع والمنظمات غير الحكومية. كما لا بدّ أيضاً من استجلاء أوجه الشراكة الممكنة بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك عمليات الرعاية من قِبَل أحد المزارعين. وأحد الخيارات الممكنة لإشراك المنظمات غير الحكومية يتجسّد في ربط الحدائق المدرسية مع تلك الحدائق التي تُديرها مثل هذه المنظمات. وهذا الأمر مفيد عادةً بسبب وجود خبرة لدى أعضاء الحدائق المجتمعية في إدارة الحدائق بفعالية، وهنا

تكمُن إمكانات لنقل المعرفة للآخرين. وفي نفس الوقت، فإنّ ذلك سيقصص من عبء العمل المُلقى على كاهل المعلمين ومن الحاجة إلى تدريب هؤلاء في مجال البستنة.

توجد أمثلة كثيرة على ما تقدّم. فالنوادي النسوية والجمعيات التي تُدير حدائق خضروات باستطاعتها أن تساعد المعلمين وأن تقدّم دروساً في التدريب العملي للطلبة. ويمكنها أيضاً أن تشارك في الريج الذي تُدرّسه الحديقة و/أو في حصيلّة المنبج بشكل عام. مدارس الحقول للمزارعين ضمن نطاق القرية، من جهتها، يمكن أن تشكّل مصدراً جيّداً للمساعدة التقنية الضرورية. واستعمال خدمات المتطوعين قد يكون هو الآخر مصدراً قيماً للمهارات الزراعية، على الأقلّ في المراحل الأولى لتنمية الحدائق المدرسية.

من الضروري أن تكون المعرفة والمهارات المنقولة لأطفال المدارس صحيحة تقنياً ومستدامة، لتسهيل تكرير التجربة في البساتين المنزلية. ومن الضروري أيضاً توفير إمكانات الحصول محلياً على بذور أو باذرات تتمتعان بجودة جيّدة إلى جانب أسمدة ومبيدات "أمنة" ومعبأة بشكل مناسب، وذلك بُغية إفساح المجال لنقل التقنيات التي يتمّ تطبيقها في الحديقة المدرسية إلى البستان المنزلي. ومن الممكن توفير عوامل الإنتاج والمدخلات المذكورة سواء عبر القطاع الخاصّ أو من خلال المنظمات الأهلية التي قد يحتاج أعضاؤها إلى تدريب أولي عن طريق خدمات الإرشاد الزراعي أو برنامج المتطوعين.

ربط الحدائق المدرسية ببرامج التغذية المدرسية

التغذية المدرسية أداة قويّة للتخفيف من وطأة الجوع قصير المدى ولتعزيز قدرات الأطفال على تحصيل العِلم. وهي تشكّل حافزاً للوالدين كي يرسلوا أطفالهم للمدرسة أو ليقوم فيها، وخاصةً البنات. تستطيع الحدائق المدرسية، إذا ما جرى تخطيطها وتنفيذها بدعم الأهالي والمجتمع، أن تقوم باستكمال برامج التغذية المدرسية وتعزيز أثرها بعيد المدى فيما يخصّ صحّة الأطفال، وحالتهم التغذوية، وإنجازاتهم في تحصيل العِلم. ترويج الخضروات الغنية بالمغذيات الدقيقة، بما فيها الأصناف المحلية والفاكهة وغيرها من الأغذية (الثروة الحيوانية على نطاق صغير، وغير ذلك)، في الحدائق المدرسية والمنزلية والمجتمعية، سيعمل على تنويع القاعدة الغذائية المحلية، وسيولد مداخيل جديدة، وسيضيف قيمة غذائية لوجبات الطعام المقدّمة لأطفال المدارس، وهو ما سيسهم بالتالي في رفع حالتهم التغذوية. ومهما يكن من أمر، فمن غير الممكن لحديقة مدرسية معيّنة، بوجه عامّ وكما أشرنا آنفاً، إنتاج ما يكفي من المحاصيل الغذائية الأساسية التي ينطلبها برنامج تغذية مدرسي.

المشاركة القصوى للتلاميذ، والآباء والمجتمع في التخطيط والتنفيذ

لقد أظهرت التجربة أنّ البستنة المدرسية والتثقيف الغذائي لديهما تأثيرٌ أكبر ويمكن استدامتهما لمدةٍ أطول، حينما يكونان جزءاً من برنامج تنخرط فيه المدرسة برمتها، ويرتبط بأنشطة يشارك فيها الآباء والمجتمع. فإنشاء الحدائق المدرسية دون مشاركة الأهالي قد يخلق توترات داخل المجتمعات. الآباء يريدون أن يتعلّم أبنائهم القراءة والكتابة، وغالباً ما تُلاقي مسألة "إضفاء الصبغة الريفية" على المنهاج المدرسي رفضاً من لدنهم. من الضرورة بمكان إذن، أن يتمّ ترويج الحدائق المدرسية ضمن إطاره الصحيح، بما يعني باعتباره نشاطاً تطبيقياً قادراً على تزويد التلاميذ بـ "المهارات الحياتية"، وعلى زيادة وعيهم البيئي، وخصوصاً فيما يتعلّق بالحفاظ على الموارد الطبيعية (التربة والماء). ومن بين الطرُق البّناء لدمج الآباء كشركاء في أنشطة البستنة القائمة على المدرسة هو المساعدة في إنشاء جمعيات الآباء والمعلمين، أيّ انعدم وجودها، أو دعم الجمعيات القائمة فعلاً. كذلك فإنّ تنظيم زيارات دورية للحديقة المدرسية وإعطاء الأطفال واجبات منزلية ذات علاقة بالحديقة، هما من بين السبل الجيدة الأخرى للوصول إلى مشاركة الآباء الفعّالة في هذا المضمار.

إحدى الميزات المقارنة للبستنة المدرسية تتمثل في الدور الإيجابي الذي يمكن أن يتعلّم الأطفال القيام به في توفير الغذاء لأنفسهم، وفي إشراك والديهم في عملية التعلّم، وذلك في مقابل

كونهم مجرد متلقين سلبيين لهذا الغذاء، لا أكثر. وحيثما لم يكن الأطفال طرفاً مشاركاً في تخطيط المشاريع وتسييرها وحيثما لم ينالوا حصّتهم من العلة أو من الأرباح، فإنهم كانوا يميلون لرفض العمل، ممّا يؤدي إلى إخفاق المشروع. إنّ الأطفال ليسعرون بعظيم الفخر والسعادة عندما يُستخدم نتاج جهودهم في الحديقة المدرسية في وجبات طعامهم. فالبستنة ترفع من شأن تجربة العمل الجماعي، والاستمتاع بحصيلة الجهد المبذول، والمعرفة المكتسبة في مجالَي الزراعة والتغذية.

رغم ذلك، شكّلت إساءة استعمال الحدائق المدرسية واستغلال الأطفال، وللأسف، ظاهرةً عامّةً نسبياً في الماضي. وحقيقة أمر معظم المدارس الريفية تدلّ على أنّ الشواغل والمهموم الاقتصادية كثيراً ما تكون لها الأسبقية على الأهداف التدريسية، حيث أنّ المعلمين الذين يتلقون أجراً بخساً وغير المتحفّزين، يستهويهم استعمال عوائد الحديقة المدرسية كدخل إضافي لهم. هذا الوضع، إذا ما رافقه جوّ مدرسي تسلّطي، لا يشارك فيه التلاميذ في إدارة ما ينتجون، كلّ ذلك معاً سيؤدّي إلى خلق علاقة بين المعلم والتلميذ مبنية على سوء ثقة وسخط متبادلين، حيث يشعر التلاميذ بأنهم عرضة للاستغلال كيد عاملة رخيصة لصالح المعلمين. ويمكن تجنّب هذا الأمر جزئياً عبر مشاركة الوالدين والمجتمع في البرنامج.

تعويد أطفال المدارس على الأساليب المُحسّنة لإنتاج الأغذية بشكل مستدام

في المدارس الثانوية، على وجه الخصوص، يُعتبر تعويد الطلبة على أحدث الأساليب للإنتاج المُحسّن والمستدام للأغذية والقابلة للتطبيق على بساتينهم المنزلية أو مزارعهم، آلية فعّالة محتملة لتحسين الأمن الغذائي لأسرهم.

تمتاز أنواع نباتات البستنة، مقارنةً بغيرها من محاصيل الأغذية، باحتوائها على قيمة عالية نسبياً ولديها غلة محتملة مهولة؛ إذ أنّ بمقدورها أن توفر سنوياً ما يصل إلى 50 كيلو غراماً من الغلة الطازجة لكلّ متر مربع، وذلك تبعاً للمحاصيل والتقنيات المطبّقة. ومقارنةً مع الأنشطة الزراعية الأخرى، تقوم البستنة بالاستغلال الفعّال لموارد الأرض والماء الشحيحة، موفّرةً بذلك أسلوباً ممتازاً لاستخدام تقنيات فعّالة ومستدامة وسليمة بيئياً.

يمكن تشجيع بعض التقنيات المعقّدة نسبياً كالاستنبات المائي أو الزراعة المائية. فمن خلال هذا النمط، يمكن زراعة النباتات أقرب لبعضها البعض ممّا يُتيح الحقل، وهو ما يؤدي لزيادة الغلات المحصودة ويسمح بتطبيق الزراعة المتعددة. يمكن للاستنبات المائي أن يُبقي على المساحات ويقللها، ويقلص من نفثي الأفات، ويقضي على مشاكل الأعشاب الضارة. وإذا ما أُحسِن تنظيم المنتج الفائض فيمكن تسويقه. وبالنسبة للمدارس ذات المساحات المحدودة، بإمكان الاستنبات المائي أن يوفر فرصاً جيّدة لزراعة أصناف من الخضروات والبقول والتوابل.

إنشاء الزراعة المحمية في الدفيئات يُعدّ خياراً آخر لتحديث برامج الحدائق المدرسية لتواكب العصر، في بعض البلدان. وهذا الأمر يفتح المجال أمام فرص مثيرة لتدريس الممارسات الزراعية العصرية، بما فيها الريّ المتكامل والمكافحة المتكاملة للأفات إضافة لتقنيات الحصاد بالماء.

ويمكن إقامة روابط بين التنقيف البيئي (من خلال غرس الأشجار، والإنتاج العضوي، وإدارة التربة ومكافحة الآفات المتكاملتين، وغيرها). غرس الأشجار في المدارس يمكن تشجيعه لأغراض مختلفة، منها التظليل، وجني الفاكهة بل وحصاد المبيدات الطبيعية للحشرات (مثل neem). أمّا التسמיד وإدارة الفضلات المنزلية فيمكنهما أن يكونا مجالاً مفيداً للتعلّم الذي قد يُشجّع مشاركة المجتمع.

وكذلك، فإنّ إدخال دروس تدريب في مجال مسك الدفاتر والتسويق إلى التدريس الخاصّ بالحدائق المدرسية، سيزيد من المهارات التجارية لدى الطلاب وسيُسهّم في إيجاد وعي أرقى للقيمة الاقتصادية للزراعة على نطاق صغير.

العناصر الرئيسية لبرنامج قطري لحديقة مدرسية

1- **أهداف واضحة:** يجب أن تكون أهداف برنامج الحديقة المدرسية محدّدة بشكل جيّد، وواقعية ومصمّمة خصيصاً لتناسب الوضع الذي يتم التعامل معه. ويمكن للأهداف أن تتباين وفقاً لنوع المدرسة (ابتدائية، إعدادية، ثانوية، مهنية، وغير ذلك). كما أن نوع الحديقة التي سيتم تنفيذها في نهاية المطاف سيعتمد أيضاً على الأهداف. ويجب أن تُناقش الأهداف برمتها ومطوّلاً مع جميع المعنيين بالأمر لضمان وجود اتفاق عام. ويجب، بالأخص، أن يكون التوازن بين التعلّم والإنتاج واضحاً. وينبغي كذلك أخذ تطلّعات الأهل والطلاب بالحسبان عند تحديد الأهداف.

2- **ترتيبات مؤسسية مناسبة:** تُعتبر الترتيبات المؤسسية عنصراً هاماً يحدّد مصير نجاح واستدامة أيّ برنامج من برامج الحدائق المدرسية. وينبغي على الفاعلين الرئيسيين، وبضمنهم وزارات التربية والزراعة والبيئة، وكذلك الطلاب وجمعيات الآباء والمعلمين والمؤسسات الأخرى كالمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، أن يشاركوا، حيثما كان ذلك مناسباً، في عمليات تخطيط وتنفيذ البرنامج إضافة لعمليات الرقابة والتقييم. وعلى المستوى القطري. ذلك أن برنامج الحديقة المدرسية يساهم في التعاطي مع مواضيع شتى كمراجعة المناهج، وتدريب المعلمين والمدرّبين، إلى جانب مواضيع قانونية كالحصول على الأرض وتخصيص الأموال وتوزيعها. أمّا على المستوى المحلي، فإنّ أيّ برنامج لحديقة مدرسية، وفي نفس الوقت الذي يستند فيه على الإطار العام الموقّر على المستوى القطري، يجب عليه أن يأخذ بالحسبان حاجات المجتمع والظروف البيئية خلال العملية التحضيرية، قبل التنفيذ.

3- **التدريب وتطوير المواد التدريسية:** تدريب المعلمين والمتطوّعين من المجتمع في مجالات التخطيط، وإدارة الحدائق المدرسية واستعمالها، وإعداد إرشادات عملية وموادّ تدريبية، هي عناصر ضرورية لأيّ برنامج ناجح. ويجب أن يتمّ تحديد المؤسسات التي ستوفّر "تدريب المدرّبين" هذا، والاتفاق بشأنها في مستهلّ البرنامج. وتُعتبر مشاركة الآباء وأعضاء المجتمع العامّ بمثابة مفتاح السرّ لتطوير وإدارة حديقة مدرسية ناجحة، ويجب العمل على تشجيعها. إلى جانب ذلك، يجب تحديد وتطوير آليات توأمة الحدائق المدرسية مع المزارعين المحليين من ذوي الخبرة في مجال البستنة، ومع الجمعيات النسوية والشبيبة والمجتمع. كما يجب فحص إمكانيات التوأمة المحتملة بين الحدائق المدرسية مع مدارس الحقول للمزارعين القائمة على الحدائق، ودعمها لأقصى حدّ ممكن.

4- **تعديل المناهج لضمان الوقت والدمج المناسبين للبستنة المدرسية والأنشطة ذات العلاقة:** يمكن للحدائق المدرسية أن تكون جزءاً من الأنشطة المنهجية المنتظمة أو الأنشطة اللامنهجية. على أية حال، فقد تتباين مثل هذه الخيارات من بلد لآخر، وسوف تعكس الأولويات والخيارات القطرية ذات العلاقة بالمناهج المدرسية. إنّ المواضيع الأساسية كالقراءة والكتابة والرياضيات والعلوم والآداب يمكن أن تستفيد من وجود الحديقة المدرسية وأن تُحيل تعلّم هذه المواضيع أكثر إمتاعاً وتشويقاً للأطفال. ومن الممكن إدخال أنشطة التعلّم المرتبطة مباشرةً بإنتاج المحاصيل (أو تربية الحيوانات الصغيرة، تربية الأسماك، وغير ذلك) وكذلك التغذية، كما هو مناسب، ضمن العلوم العامة ودراسات الطبيعة.

5- **تنمية الأرض والمياه وعمليات الحديقة المدرسية:** يجب إجراء حساب لدعم ميزانية نفقات تنمية الأرض، كالترسيب، والصرف، والرّي على نطاق صغير. أمّا الجوانب القانونية المتصلة بهذه الاستثمارات، فيجب أن تكون واضحة المعالم ومحدّدة (حقوق الملكية والاستعمال، لوازم الصيانة، وغير ذلك). وينبغي أيضاً حساب وتحديد العناصر اللازمة لسير الحديقة ورعايتها). المشروع يجب

أن يضع تصوّراً لعملية واضحة تقود تدريجياً لبلوغ استدامة برنامج الحديقة المدرسية، مادياً ومالياً. وقد يقتضي هذا الأمر سنة أو سنتين، نظراً للوضع، وقد يحتاج إلى دعم الحكومة خلال هذه الفترة. ولكن، يجب تحديد "استراتيجية خروج" بالنسبة لدعم الحكومة المذكور.

6- مخصّصات الميزانية: إنّ أيّ برنامج حديقة مدرسية فُطري، لا سيّما إن كان في شكله النموذجي إي كاستكمال لبرنامج تغذية مدرسية موجود أصلاً، سوف يستلزم كحدّ أدنى النفقات التالية:

نفقات البرنامج الأساسية:

- الدعم التقني من وزارتي التعليم والزراعة لدمج البستنة المدرسية وأنشطة التثقيف الغذائي المرافقة لها، ضمن المناهج المدرسية؛
- ورش عمل تمهيدية للبدء بالنشاط وأخرى لمراجعة المناهج وتحديد فرص دمج أنشطة البستنة المدرسية والتثقيف الغذائي المرافقة؛
- تخطيط وتقييم ورش العمل على المستويين الفُطري والمحلي؛
- إعداد الموادّ للمعلمين والتلامذة عن البستنة والتغذية؛
- تدريب المدرّبين، والمعلمين، وموظفي الإرشاد، ومقدّمي التسهيلات الخاصّة بالمجتمع؛

المُدخلات المادّية لكلّ حديقة مدرسية:

- الأدوات، البذور، الأسمدة، وموادّ ومنتجات غير سامّة لحماية النباتات؛
- الموادّ اللازمة للريّ على نطاق صغير أينما تعدّر الاعتماد على هطول الأمطار (مضخّات دواّسات القدمين، خزانات المياه، مدّ الأنابيب أو الريّ بالتنقيط، وغيرها)؛
- عرائش حدائق آمنة ومقاومة لتقلبات الطقس، وسياج مضادّ للحيوانات وقابل للاستمرار؛
- حظائر لإيواء الحيوانات وغيرها من الموادّ الضرورية إذا كان المشروع يشمل تربية الحيوانات على نطاق صغير؛
- كُتبيات الدليل وغيرها من الموادّ التعليميّة.

7- الرقابة والتقييم: يتوجّب على جميع أصحاب الشأن المنخرطين في تخطيط وتنفيذ الحدائق المدرسية أن يشاركوا في عملية الرقابة والتقييم. وينطبق ذلك على المستويات الفُطرية والإقليمية والمحلية ويشمل إشراك المجتمع، وخصيصاً الأهل (من خلال جمعيات الآباء والمعلمين مثلاً). ويمكن للمشورة التقنية بخصوص تنمية وإدارة الحدائق أن تأتي من خدمات الإرشاد الزراعي المحليّة، والمنظّمات غير الحكومية، ومنظّمات المجتمع المدني كجمعيات المزارعين، والمدارس الحقلية للمزارعين المجاورة والتي قد تضمّ بعضاً من أولياء أمور الطلبة. إنّ برنامجاً معيناً لحديقة مدرسية، وبدعم من الأمن الغذائي الأسري ضمن سياق برنامج منظمة الأغذية الخاصّ للأمن الغذائي، لا سيّما إن كان البرنامج مرتبطاً بشكل نموذجي بالمدارس الحقلية للمزارعين الواقعة في الجوار، يمكن له أن يستفيد وبسرعة من نظام الرقابة والتقييم الذي سيتمّ إنشاؤه للبرنامج الخاصّ للأمن الغذائي.

الشركاء الرئيسيون في تطوير برنامج حديقة مدرسية

ضمن منظمة الأغذية والزراعة، الدوائر والمصالح الرئيسية المنخرطة في الأنشطة الراهنة للحدائق المدرسية، هي:

- الإدارة المعنية بإدارة وتنسيق البرنامج الخاص للأمن الغذائي (مصلحة التعاون التقني): لدى كل من البرنامج الخاص للأمن الغذائي وتيليفود مكونات ومشاريع لحدائق مدرسية؛
- إدارة الإرشاد والتعليم والاتصالات: الإرشاد والتعليم والاتصال والشباب. هذه المصلحة تقود أيضاً برنامج الشراكة الريادي بين منظمة الأغذية واليونيسكو حول "تعليم سكان الريف"؛
- إدارة برامج التغذية: التثقيف الغذائي المدرسي؛ التعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، في "المبادرة العالمية لتعزيز الصحة في المدارس" (PAHO)؛
- إدارة المحاصيل والأراضي العشبية: البذور، أساليب الإنتاج والحماية المتكاملة، اختيار المحاصيل، البستنة على نطاق صغير، الحدائق الصغيرة، الزراعة المائية، أخذ زمام التقدم التقني بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي؛
- إدارة وقاية النباتات: مكافحة المتكاملة للآفات، المدارس الحقلية للمزارعين؛
- إدارة الإنتاج الحيواني: زيادة إنتاجية الثروة الحيوانية، خاصة الدواجن والماشية، تعزيز المجتمع وقطعان المدرسة لزيادة اعتماد المجتمع على الذات، والتركيز على التجارب ومهارات الحفظ والمعرفة؛
- إدارة صيانة الغابات: غرس الأشجار المدرسية وغيرها من مشاريع التعليم الحرجية، دور مهم للتثقيف البيئي في العديد من المدارس؛
- إدارة شؤون السكان والتنمية: التخفيف من أثر فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز، مدارس حياتية للمزارعين الشباب؛
- إدارة عمليات الطوارئ: مشاريع مشتركة للتغذية المدرسية وحدائق المدارس ضمن إطار حالات الإغاثة وإعادة التأهيل الطارئة؛

المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والارتباطات المؤسسية الداخلية بينها

- التعاون فيما بين المنظمات المختلفة للأمم المتحدة سوف يزيد من انتشار برامج الحدائق المدرسية وفعاليتها. ويمكن لوسائل التعاون على المستوى البلدان أن تشمل:
- التخطيط المشترك، بمعنى انخراط منظمات الأمم المتحدة الشريكة والمنظمات غير الحكومية المعنية، على المستويين القطري والدولي، في صياغة البرنامج (تفادي الازدواج والتداخل)؛
 - الاختيار المشترك للمستفيدين (التنظيم على أساس تقييمات الضعف وقابلية التأثر للمنظمات المختلفة)؛
 - التنفيذ المشترك، والاستفادة من الخبرة التقنية التكميلية، والبنى التنظيمية واللوجستية (تقليص النفقات العامة)؛

- تقديم منهج متعدّد التخصصات وشامل للحكومة (تسهيل التعاون مع الوزارات حديثة العهد نسبياً في شراكتها مع منظمة الأغذية والزراعة، كوزارات التعليم مثلاً)؛

لقد كان **لبرنامج الغذاء العالمي** حدائقٌ مدرسية مرتبطة ببرامج التغذية المدرسية التابعة له في العديد من البلدان. وهناك شراكة جديدة هي في طور التشكل حالياً وتسير قدماً بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي لزيادة عدد المدارس والبلدان التي تقوم بربط الحدائق المدرسية ببرامج التغذية المدرسية. وهذا التعاون المتأزر سيعتمد على قدرات وطاقت المنظمّتين، التي يكمل بعضها البعض الآخر. فمنظمة الأغذية والزراعة، من جهتها، تستطيع تقديم الخبرة التقنية والدعم في مجالات البستنة، والحدائق المدرسية، وحدائق المجتمع، والزراعة في المناطق الحضرية وتخوم المدن، وكذلك الحدّ من أثر فيروس نقص المناعة البشرية. كما يمكن للمنظمة أن تعمل على تعزيز استدامة متوسطة وطويلة الأمد للبرنامج من خلال الارتباطات مع برامجها القطرية للمساعدة في التنمية الزراعية، متوسطة وطويلة الأمد، ومن خلال الصناديق الاستثمارية الأحادية الجانب. أمّا منظمة برنامج الغذاء العالمي، فهي تدخل الشراكة بخبرة واسعة في مجال تدريب المطاعم المدرسية وجمعيات الآباء والمعلمين على الحدائق المدرسية، وبشبكة لوجستية فعّالة لتوفير السلع والمواد للمدارس، ناهيك عن قدرة هذه المنظمة على دعم انخراط المجتمع واليد العاملة غير الدائمة من خلال خطط "العمل من أجل الغذاء". وتمّ تحديد عددٍ من البلدان لإدخالها في المراحل التجريبية والتوسيعية لبرنامج الشراكة. وتوجد جهود حثيثة لتخطيط وتطبيق برنامج لأنشطة ما قبل تجريبية، بداية باستخدام الموارد الموجودة (مثل برنامج تليفود)، وكذلك البرامج التجريبية التي يمولها برنامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية. كما يُتوخى الحصول على دعم تمويلي من المانحين بهدف تنفيذ أحد البرامج المتوسطة الأمد.

مبادرة الحديقة المدرسية ترتبط أيضاً بالبرنامج الريادي حول "تعليم سكان الريف" والذي تقوده منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع **اليونسكو**، وقد تمّ تدشينه في عام 2002 أثناء انعقاد القمة العالمية للتنمية المستدامة. ومبادرة "تعليم سكان الريف" هذه، والتي تضمّ من بين الشركاء الداخليين فيها عدداً من الحكومات والمنظمات الدولية، والمجتمع المدنية ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، تهدف إلى توسيع حصول سكان الأرياف على تعليم أساسي نوعي. وهي تشمل التعليم الرسمي وغير الرسمي، وبالأخصّ، الابتدائي والإعدادي، إلى جانب محو الأمية وتدريب المهارات الأساسية للشباب والكبار. وبرنامج "تعليم سكان الريف" هو أحد تسعة برامجٍ ريادية للمبادرة العالمية من أجل "التعليم للجميع"، وكذلك فهو يشكل جانباً مهماً من جوانب التحالف الدولي ضد الجوع. الحدائق المدرسية باستطاعتها أن تساهم في تحقيق أهداف مبادرة "تعليم سكان الريف" وبإمكانها أن تستفيد من وجود مثل هذا الإطار.

بالإضافة إلى برامج الشراكة بين برنامج الأغذية العالمي واليونسكو المذكورة أعلاه، تشمل البرامج المدرسية الأخرى التابعة لمنظمات الأمم المتحدة "برنامج بقاء وتنمية الطفل" التابع لليونسيف (المياه، الأدوات، عوامل الإنتاج، موادّ التعليم، الصحة والتغذية)، وكذلك "شبكة مشروع المدارس المنتسبة". وهذا المشروع الأخير، الذي أطلق عام 1953، عبارة عن شبكة عالمية تجمع أطفالاً وشباباً من 5000 مدرسة في 154 بلداً. وفوق ما تقدّم، تشجع منظمة الصحة العالمية، بدورها، المهارات الحياتية والحدائق المدرسية وتوفّر رعاية غذائية ودعمًا للأطفال الذين باتوا أيتاماً نتيجة الإيدز وغيرهم من الأطفال الضعفاء أو القابلين للإصابة. كما أن مراكز الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية مثل المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية والمركز الدولي لصحة الطفل، والبنك الدولي، وجامعة الأمم المتحدة، لديها جميعاً برامجٍ مدرسية.

لقد أنشئت "الشراكة من أجل تنمية الطفل" في عام 1992 للمساعدة في تنسيق وتضافر الجهود العالمية لتقييم العبء التنموي لسوء الصحة وسوء التغذية في سنّ المدرسة. وهي تجمع اتحاداً من البلدان والمنظمات المانحة والمراكز الأكاديمية المرموقة بهدف تصميم واختبار استراتيجيات لتحسين صحة وتعليم الأطفال في سنّ المدرسة. وتتلقّى المبادرة دعماً من هيئات دولية كبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسيف، وإدارة التنمية الخارجية في بريطانيا، كما أنها تحظى بدعم من الحكومات المشاركة، ومن مؤسسات مثل مؤسسة روكفلر، ومؤسسة "إيدنا ماكونيل كلارك"، ومؤسسة "جيمس س. ماكدونيل"، و"صندوق ولكم ترست". أحد أهداف البرنامج هو فحص محتوى، ومدى تغطية، وفعالية، وتكاليف برامج التغذية المدرسية والحدائق المدرسية.